تقرير مجلس أوروبا: ينبغي على الدول الأوروبية أن تفعل أكثر لمنع الرحلات الجوية المتعلقة بعمليات التسليم السري

ترحب منظمة العفو الدولية بالدعوة التي وجهها مفوض العدل في الاتحاد الأوروبي فرانكو فراتيني إلى الحكومات الأوروبية للتعاون الكامل مع التحقق الذي يجريه مجلس أوروبا في "عمليات التسليم الاستثنائي" ومراكز الاعتقال السرية. وقد أوضح التقرير المؤقت الذي أصدره مجلس أوروبا أمس أن الرد الوارد من بعض الدول الأوروبية لم يكن كافياً.

فحكومتا كل من المملكة المتحدة ورومانيا مثلاً، استشهدتا بثقتهما بالتأكيدات التي أعطتها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن هذه التأكيدات لا يمكن أن تُعتبر بأنها تشكل حماية كافية من الانتهاكات.

وتكرر منظمة العفو الدولية دعوتها إلى حكومة المملكة المتحدة لفتح تحقيق فوري وشامل ومستقل في الأدلة التي أفادت أن أراضيها استُخدمت للمساعدة في النقل غير القانوني للمعتقلين إلى دول يتعرضون فيها لخطر التعذيب. وينبغي على السلطات البولندية أن تضع النتائج التي يتوصل إليها التحقيق الذي تجريه في مزاعم وجود مراكز اعتقال سرية تابعة للسي آي إيه تحت تصرف مجلس أوروبا. ويجب على السلطات في البوسنة والهرسك أن تقدم مزيداً من المعلومات حول كيفية إقدام موظفين أمريكيين على اختطاف ستة بوسنيين على الأراضي البوسنية واقتيادهم إلى خليج غوانتنامو.

كذلك يلقي التقرير بظلال الشك على نفي الحكومة الإيطالية علمها بالعملية التي أقدم فيها OR موظفاً أجنبياً على الأقل على اختطاف مواطن مصري في وسط ميلانو. ومن الواضح أنه ينبغي على السلطات الإيطالية أن تقدم مزيداً من التوضيحات.

وكما يشير ديك مارتي في التقرير، فإن "حقيقة نقل مراكز الاعتقال والاستجواب إلى دول أخرى دليل على أن السلطات كانت على علم تام بأن الأساليب المستخدمة تتعارض مع النظام القانوني الأمريكي." وتؤيد منظمة العفو الدولية بقوة الدعوة التي وجهها لأوروبا "لكي تعلن بوضوح ودون أي لبس أو مواربة أنها ترفض كلياً التسامح إزاء هذه الأفعال على أراضيها أو في أي مكان آخر".

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الدول الأوروبية يجب أن تبذل غاية وسعها للتأكد من عدم قيام مزيد من الرحلات الجوية الخاصة بالتسليم. ونظراً لخطورة المزاعم التي أثارتها منظمة العفو الدولية في الماضي والسيد مارتي اليوم، يتعين على الحكومات الأوروبية أن تطرح أسئلة أكثر تفصيلاً حول أغراض جميع هذه الرحلات الجوية وحول هوية جميع المسافرين على متنها ووضعهم.

لقد أجرت منظمة العفو الدولية تحليلاً لتحركات NT طائرة تم ربطها بحالات محددة للتسليم السري أو بشركات يُزعم أنها تقدم مساندة للجانب اللوجستي من البرنامج. وحدد السيد مارتي NQ طائرة إضافية يُزعم أن ملكيتها تعود إلى كيانات لها صلات مباشرة أو غير مباشرة بالسي آي إيه ويُعتقد أن الأخيرة استخدمتها لنقل المعتقلين.

وفي حين أن أغلبية هذه الرحلات الجوية ليس لها صلة بعمليات التسليم السري، إلا أنه لا تتوافر آلية مضمونة يمكن بموجبها للحكومات الأوروبية أن تكفل عدم استخدام مطاراتها وأجوائها لمساندة وتسهيل ارتكاب الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي تحيط بعمليات التسليم السري، والتي غالباً ما تتضمن الاختطاف والاعتقال التعسفي والنقل غير القانوني. ويترتب على الدول واجب مطلق في عدم نقل أي شخص إلى بلد يمكن أن يواجه فيه بشكل ملموس خطر التعذيب.

لذا توصي منظمة العفو الدولية بأنه بانتظار نتيجة التحقيقات التي يجريها مجلس أوروبا، يجب إجبار مشغلي جميع الطائرات الإحدى والثلاثين التي حددها السيد مارتي على تقديم معلومات تفصيلية في كل مرة تهبط فيها طائرة تابعة لها في مطار أوروبي أو تدخل الأجواء الأوروبية. ويجب أن يشمل هذا كحد أدنى، الخطة الكاملة لرحلة الطائرة، بما فيها محطات التوقف التالية بعد أوروبا وخط سير الرحلة بالكامل منذ مغادرتها الولايات المتحدة والأسماء والجنسيات الكاملة لجميع الركاب الذين تُقِلّهم، وأغراض سفرهم. فإذا كانت أسماء أي ركاب مدرجة كسجناء أو معتقلين، ينبغي تقديم مزيد من المعلومات التفصيلية. ويجب على الحكومات الأوروبية أن ترفض السماح باستخدام أجوائها ومطاراتها إذا لم تُقدَّم لها هذه المعلومات.